سيف ذو حدين. ربما كان البعض حقاً بحاجة إلى فك رموز ما كتبه حراجي وزوجته فاطنة لفهم «الرسائل السرية» لهذه الجوابات، كما سمّاها الكاتب السوداني هشام آدم. لكن الشاعر سيّد حجاب كان واضحاً ومباشراً حين قال في ما يصح أن يُنظر إليه اليوم على أنه نبوءة أو حتى بيان الثورة الأول في «يا مصري ليه» قبل الثورة بأيام قليلة:

«يا مصري قوم هش الوطاويط، كفاياك تبليط،
صعبة الحياة والحل بسيط، حبة تخطيط».

لكن، لم يسمعوا هذه الدعوة، كما لم يسمعوا تساؤل الأبنودي في الأحزان العادية «راح تفضل كده لأمتى يا غلبان؟» ولا معنى تكرار دعوة سيد درويش في ثورة 1919 «قوم يا مصري» ولا «يا مصر قومي وشدّي الحيل» من الشاعر نجيب شهاب الدين. ولم يسمعوا تحذير، أو تهديد، حراجي القط القاطع في ملحمة السد العالي وهو يقول لزوجته فاطنة:

«لكن . ويا فاطنة . يا ويل
الدنيا من قومة الفقرا الأجرا
مش وقتو
ده موضوع طولان..
وعلشان الواحد يحكيه
عايزلو ورقة جرنان
حكاية إن الدنيا دي فيها غلابة وديابة
ده موضوع عايزلو ربابة
ومداح وطران».

ولم يعرف مسؤولو صندوق النقد الدولي، الذين رسم تقريرهم في آذار 2010 صورة وردية للاقتصاد المصري وبالغ في مديح الأداء المصري، أنّ المصري كان مدركاً لعملية النهب المنظم التي أشرفوا عليها. فلم يسمعوا سيّد حجاب يقول:

«فتحت باب استيرادك... وصرفت فوق ضعف إيرادك
حلي للخواجة استكرادك، سابك بتقرا في اورادك
وده قشطك ونزل تشفيط».

وحين اندلعت الثورة، أعاد الأبنودي الصراخ بالفكرة ذاتها، ولم يسمع أحد:

«عواجيز شداد مسعورين أكلوا بلدنا أكل،
ويشبهوا بعضهم نهم وخسة وشكل
وبيسرقوك يا الوطن قدامنا عينى عينك، يندە
بقوة الوطن ويقلي قوم، فينك».

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للحالة المصرية في آخر أيام العمدة مبارك وابنه مرعبة لأي دولة، وليس فقط للدولة التي باشرت أول وأهم مشروع تحديثي في المنطقة. وعاش المصري هذا الرعب يومياً ولم يكن ممكناً استغباؤه بأرقام عن النمو تتجاهل إعادة توزيع الثروة لمصلحة طبقة مصاصي الدماء ومقاولي الأنفار. الدخل القومي الإجمالي للفرد (جي أن آي/ مقياس أطلس) الذي يشير إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع كان 2070 دولاراً في 2010، بمعنى أنّ مرتبة مصر دولياً كانت 130 (سنوات قليلة كانت تفصل مصر العظيمة تحت قيادة ابن العمدة الملهم من تحولها لصومال). هذا يعني أنّ المواطن المتوسط كان على حافة الفقر حتى بدون الحديث عن مؤشر اللامساواة أو الفقر النسبي (مؤشر جيني) الذي يعادل 33 لمصر. تقرير التنمية البشرية عام 2009 أعطى مصر المرتبة 123 دولياً. ليست هذه حالة فقر، بل إفقار ممنهج قاد إليه الخضوع المطلق لإملاءات البنك الدولي وصندوق النقد (ويمكن القول تدمير ممنهج اذا أخذنا في الحساب مؤشرات اجتماعية مثل معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة، الذي اقترب من الثلاثين لكل ألف حالة ولادة حسب الإحصاءات الرسمية، وتقريباً ضعف ذلك حسب إحصاءات أخرى).

لكن الكابتن غزالي، مثل سيّد حجاب، لا يسكت على الظلم، وباح بالسر للجميع في «أبوح»:

«مال البلد مسفوح، يا صاحب البقرة
يا زارع الشجرة، يا صاحب الشهدا
تطرح ونديهم، ولا تمر فيهم، باعونا للكفرة».

لم تكن عبثيّة إذن إعادة إنتاج روائع سيّد درويش مراراً وتكراراً وبأشكال مختلفة لعلهم يسمعون. لكن، مرة أخرى، حتى لو ترجم أبرع المستشرقين (لغة، لا معرفة أو إدراكاً لعبقرية الثقافة العربية، فهذا شيء آخر) سيّد درويش، فكيف سيفهم أنبياء الخصخصة ورسل صندوق النقد والبنك الدولي:

«محسوبكو انداس صبح محتاس، مسختو جزمة يا ناس
مافيش فلوس بقيتو منحوس، فقرتو خلاص»؟

سيّد حجاب، مرة أخرى، كان واضحاً ومباشراً وليس أيّ شيء مما يقوله بحاجة إلى تفكيك:

«يا مصري ياللي الغلا عاصرك
والنهب في عصرك حاصدك
قوم للحياه واسبق عصرك».

كل الإشارات كانت هناك، وواظب مبدعو مصر من دون يأس على إرسال رسالة تلو أخرى. والمبدع يوسف القعيد الذي تشبه رواياته شعر الأبنودي، وصاحب «يحدث في مصر الآن» و«يحدث في بر مصر»، كان واضحاً في رائعته «شكاوي المصري الفصيح». الثلاثية التي تستعير العنوان من «شكاوي الفلاح الفصيح» التي كتبها قدماء المصريين قبل أكثر من أربعة آلاف عام على أربع برديات وتمثل تسع مرافعات لفلاح بسيط سرقه أحد المسؤولين في الدولة، كانت تأكيداً لإدراك المصري لما يجري في وطنه. حذّر المصري مراراً وتكراراً من الاستخفاف به وبقدراته، واستهزأ بالصورة التي انتشرت عنه وعن خنوعه. لكن لم يسمع أحد التحذير الذي جاء مثلاً على لسان الشيخ إمام في ختام أغنيته الرائعة «هم مين وأحنا مين»:

«حادي يا بادي يا عبد الهادي، ياللي عليك قصد الغنوا دي
لما الشعب يقوم وينادي، يا احنا يا همّا في الدنيا دي
حزّر فزّر شغّل مخّك، شوف مين فينا حيغلب مين».

ولم يسمع أحد الكابتن غزالي وهو يقول في إحدى قصائده:

«كدّابة ضحكتنا، ندّابة غنوتنا، كرامتنا ثورتنا، مخنوقة في القهرة
ابوح يا ابوح، أصرخ ألم وأبوح، دا العدل بات مدبوح، والظلم بقى مفضوح».

لم يعرفوا أنّ المصري «غويط» كما قال سيّد حجاب. حسبه الجاهل «ساهل وساهي وغبي وعبيط». لكنّه عرف الحقيقة وعرف قدراته رغم اضطراره للتغابي أحياناً. «ملهم أنا وأعمل غبي»، يقول الأبنودي في «الله يجازيك يا عم عبد الناصر». والمصري أيضاً صاح ولا يقبل تقليل القيمة كما تقول فرقة أولاد الأرض:

«أنا صاحي يا مصر أنا صاحي، سهران وفي حضني سلاحي
واللي يقلل من قيمتي، واللي يكسر عزيمتي، يحرم عليه صباحي».

تحتاج موسوعة العبقرية المصرية إلى آلاف الصفحات وآلاف الساعات لإدراك جزء يسير من عبقرية هذا الشعب وهذه الأمّة. كيف لم يرَ جابر عصفور شيئاً من هذه العبقرية، أم رآها ولم تردعه أمام إغراء كرسي الوزارة التافه! كيف لم يلهمه نموذج بطل تونس همّة الحمامي ليكون في الموقع الآخر؟ ربما لم يعِ ما قاله نجيب سرور:

«قللنا فخارها قناوي، بتقول حكاوي وغناوي
يا قلة الذل أنا ناوي، ما أشرب ولو في المية عسل».

* أستاذ علم الاجتماع والدراسات الدوليّة في جامعة ويسكونسن ـ بارك سايد

الطبقة العاملة في قلب الثورة

يطالبون بإعادة افتتاح المدارس المصرية (عمرو عبد الله دلش ـ رويترز)

مصطفى بسيوني*

مع انطلاق الثورة في مصر، كان أكثر الأسئلة تردداً على ألسنة المتابعين والمشاركين فيها هو: أين الحركة العمّالية؟ السؤال الذي عبّر عن استياء من غياب الحركة العمالية أو ضعفها خلال الثورة، كان يعبّر في الوقت ذاته عن أهمية وجود الطبقة العاملة في خضمّ الانتفاضة بما لها من ثقل نوعي في المجتمع. لم تتأخر استجابة الحركة العمالية لنداء الثورة، فانفجرت سلسلة من الإضرابات العمالية في مختلف القطاعات. وتوالت أنباء الحركة العمالية في بداية الأسبوع الثالث من الثورة، فأصبح من الصعب إحصاؤها وهي تتزايد كل ساعة. لكن قبل الحديث عن بعض الاحتجاجات العمالية، يجب توضيح أمور تتعلق بمشاركة الحركة العمالية ودورها في الثورة.

لا يمكن تخيّل غياب تأثير الحركة العمالية التي صعدت إلى قمّتها في السنوات الخمس الأخيرة وأصبحت أهم مراكز النضال ضد السياسات الاقتصادية لنظام مبارك، خاصة

> دخول الحركة العمالية إلى قلب الثورة المصرية يضيف إليها البعدين الاجتماعي والاقتصادي

عندما بدأت برفع مطالب الحد الأدنى للأجور والحق بتأسيس النقابات المستقلّة. وقد كانت انتفاضة المحلة في أبريل/ نيسان 2008، بعد ثلاثة احتجاجات قوية لشركة غزل المحلة، أكبر دليل على تأثير الحركة العمالية في محيطها الاجتماعي. كذلك لا يمكن تجاهل وجود مجموعات كبيرة من العمّال ضمن الحركة منذ انطلاقها في 25 يناير/ كانون الثاني. والملاحظ أنّ المناطق ذات الطابع العمالي، مثل السويس والمحلة والإسكندرية، شهدت أقوى التظاهرات والمواجهات مع الأمن. لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أنّه في بداية الثورة وتطبيق حظر التجول لأوقات طويلة، كانت هناك صعوبة في تجمّع العمال في المنشآت التي أغلق أغلبها ومنح أجراؤها إجازة مدفوعة. ومع ذلك، ظهرت بوادر الإضرابات العمّالية الداعمة للثورة في السويس في شركتي الصلب والسماد. لكن مع تقليص فترات حظر التجول والسماح بتجمع العمال في أماكن العمل، تحوّلت الاحتجاجات العمالية إلى عاصفة حقيقية.

ففي السويس مثلاً، دعا إلى الاعتصام عمّال أكثر من عشر شركات، منها أربع شركات تابعة لهيئة قناة السويس، وإن لم تكن متصلة بالعمل في الممر الملاحي، بالإضافة إلى شركة لافارج للأسمنت والزجاج المسطح وغيرها. كذلك أعلن عمال الشركة المصرية للاتصالات اعتصاماً، وتظاهروا هاتفين «الشركة تريد إسقاط النظام» على غرار هتاف الثورة الشهير الذي عبر من تونس للقاهرة. عمال النظافة والتجميل بالجيزة بدأوا الاعتصام والإضراب وقطعوا أحد الشوارع الرئيسية في المنطقة، وهو ما فعله عمال شركة أبو السباع للغزل والنسيج بالمحلّة.

تلت الموجة الأولى من الاحتجاجات العمالية موجة أقوى، فنفّذ عمال الاتصالات تظاهرات أمام العديد من السنترالات بالقاهرة والمحافظات أسوة بزملائهم في شركة الاتصالات. وأضرب عمال ورش السكة الحديد، ودخل عمال هيئة النقل العام على خط الاحتجاجات العمالية، إذ بدأ موظفو ثلاثة فروع بالإضراب، ثم بدأت باقي الفروع تنضم لهم. ولم يتأخر عمال البريد الذين بدأوا بالتظاهر أمام مقرّ الهيئة الرئيسي بالعتبة، ثم توالت حركتهم بالمحافظات. ولم تخلُ منشآت حيوية مثل المطار وشركات الإنتاج الحربي من التحرّكات سواء بالإضراب عن العمل أو التظاهر والاعتصام. كذلك وصلت عاصفة النضال العمّالي إلى بعض شركات البترول والنسيج في حلوان وكفر الدوار. ولم تستثن التحركات القطاع الصحي، فأعلنت قطاعات التمريض الاعتصام في مستشفيات أسيوط وكفر الزيات والقصر العيني ومعهد القلب وغيرها. والحدث اللافت كان انتفاضة عمال المطابع والإدارة في مؤسسة روز اليوسف الصحافية ومنعهم عبد الله كمال، رئيس التحرير المقرّب من سلطة مبارك، وكرم جبر، رئيس مجلس الإدارة، من الدخول إلى المؤسسة. وكان عمال الجامعة العمالية قد سبقوهم إلى الاعتصام واحتجاز رئيس الجامعة مصطفى منجي، وهو نائب رئيس اتحاد العمال الموالي للدولة وعضو الحزب الوطني.

ليست هذه سوى عينة من الاحتجاجات العمالية التي لا تزال تتفجر في تسارع لم تعرفه مصر من قبل، وتوشك أن تتحول إلى إضراب عام. من التعسف القول إنّ كلّ تلك الاحتجاجات قامت لمساندة الثورة مباشرة، فبعضها قد رُفعت فيها بالفعل شعارات تأييد الثورة الشعبية، وردّد العمال هتافات الثورة ضد النظام وضد التوريث، وفي المقابل، اكتفى البعض برفع المطالب العمالية، سواء الاقتصادية أو النقابية. لكن، في الوقت نفسه، لا يمكن إغفال تأثر الحركة العمالية بالثورة وتأثيرها المحتمل فيها. فانتشار الاحتجاجات العمالية عقب الثورة يؤكد أنّها جزء من حالة الانتفاضة الثورية التي اندلعت في 25 يناير/ كانون الثاني. والملاحظ أيضاً أنّ التحركات انتشرت أكثر في المواقع العمالية التي سبق أن أعلنت الاحتجاجات وكان لها صداها وتأثيرها في المجتمع المصري.

الأهم الآن أنّ انفجار الحركة العمالية على هذا النحو، واحتمال تطورها بتأليف لجان لحماية الثورة ودعمها، كما يتردد في العديد من المواقع العمالية، يعطي طابعاً جديداً للثورة. فالحركة العمالية التي تحضر اليوم بقوّة في الثورة، هي نفسها التي عانت سياسات الخصخصة والتكيّف الهيكلي وتطبيق شروط صندوق النقد الدولي. دخول الحركة العمّالية إلى قلب الانتفاضة، بنضالها وتنظيماتها التي تتطور في هذه الفترة، يضيف البعدين الاجتماعي والاقتصادي إلى الثورة المصرية التي لم تنته بعد.

* صحافي مصري